

"البلدية الإلكترونية" كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية و المالية في البلديات الجزائرية

د/ عبد القادر موفق
جامعة باتنة

Abstract :

The presentpaper aims at summarizing the main challenges and issues related to strengthening transparency, governance and Institutions in the Algerian municipalities through applying the "e municipality" concept. The recent social and political evolution in the country has highlighted the need for reform in these matters as one of the local priorities.

The reforms about transparency, accountability and civil society participation, are expected to be very important in today's municipality life and must be achieved soon by applying the e municipality concept. In order to achieve this, the researcher relied on a recent PhD study which included many municipalities in Batna city, as well as on the experience of many "e municipalities" in different countries.

The study concluded that it's very important to make an early change to the municipalities in Algeria in order to realize many benefits and achieve the goals defined as: transparency, governance and financial reporting as well as fighting corruption.

Key words: municipality, e municipality, financial management, transparency, accountability, good governance.

المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة فوائد تطبيق البلدية الإلكترونية في الجزائر، خاصة في ظل الممارسات الإدارية البالية التي تزاولها البلديات الجزائرية و التي تكاد تنعدم فيها الشفافية المالية و الإدارية . و قد اعتمد الباحث في ذلك على الدراسة الميدانية التي قام بها أثناء إعداده لرسالة الدكتوراه لعدد من البلديات في ولاية باتنة للوقوف على واقع استخدام التكنولوجيا في البلديات الجزائرية بالإضافة إلى الإستفادة من تجارب بعض الدول في مجال تطبيق البلدية الإلكترونية.

و توصل الباحث لمجموعة من النتائج التي تؤكد ضرورة التحول السريع إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات في البلدية، و بشكل خاص، التزام الشفافية في الإدارة المالية للبلدية و إعداد مختلف التقارير المالية و على رأسها الحساب الختامي (الحساب الإداري) و محاربة الفساد. الكلمات الدالة: البلدية، البلدية الإلكترونية، الإدارة المالية، الشفافية، المساءلة، الحكم الرشيد.

مقدمة:

في عالم تتسارع فيه الأحداث وتتغلغل فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مفاصل الحياة، لم يعد بإمكان البلديات الجزائرية الوقوف موقف المتفرج على التطورات الإدارية والمعلوماتية الحاصلة من حولها، حيث بدأ المواطن بجميع طبقاته يعي الإمكانيات الهائلة لهذه التكنولوجيا وكيفية توظيفها من أجل تحديث العمل العام وبالتالي توفير الأموال الناتجة عن هذا التحديث واستثمارها في مشاريع تنمية محلية مختلفة.

إن أهم ما يميز ثورة المعلومات والاتصالات التي غيرت ملامح إدارة البلديات في العالم المتقدم هو أنها أصبحت في متناول الجميع وليست حكرا على أحد، ويشكل ذلك فرصة كبيرة للبلديات الجزائرية التي أصبح بإمكانها الآن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحديث نفسها، وليس ثوب رقمي يزيد قدرتها التنافسية ويمنحها بعدا جديدا من خلال تبني مشاريع "البلدية الإلكترونية" والتي تعنى بتقديم الخدمات العامة للمواطنين عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة، بالإضافة إلى التزام الشفافية المالية في أعمالها وتقريرها المنشورة عبر الموقع الإلكتروني للبلدية، لأن مشكلة الإدارة في البلديات الجزائرية تعتبر من أهم معوقاتها، وهذا أكثر من كونها مشكلة فقر أو نقص موارد أو غيره، حيث يكفي النظر إلى البلديات الغنية أو ذات المداخل الكبيرة لمعرفة ذلك. وتعد البلدية الإلكترونية بمثابة فرصة ذهبية للتغلب على هذه المشاكل بشرط اتباع رؤية جديدة للإدارة تتغلب على كافة المعوقات الروتينية من جهة وتتواءم مع طبيعة العصر ومنتجاته الإلكترونية.

أولاً: أهمية البلدية الإلكترونية وأهدافها

1- أهمية البلدية الإلكترونية

إن البلدية الإلكترونية تتحقق من خلال إدراك حقيقة أن العالم اليوم ومستجداته أصبح يحكم على المجتمع بأنه متقدم ومنمىز بتوافر عدة شروط أساسية وهي: المسائلة والشفافية والحكم الصالح (الراشد). وتمثل هذه ركائز البلدية الإلكترونية بعد أن تجلت مظاهر الفساد الإداري والمالي وانتشاره الواسع في البلدية ومؤسساتها. ولإصلاح ذلك، فقد تم البحث عن سبل المعالجة وكانت البلدية الإلكترونية أحد الحلول الواقية من انتشار الفساد من جانب، والعمل على منعه من جانب آخر. كما أن مقتضيات الإصلاح

الإداري والمالي يلزم البلديات بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها، وأن تتيح جدية وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للمواطنين وأجهزة الرقابة المختلفة وليس فقط استجابة لطلباتهم.

ومن الأمور الأساسية لقيام البلدية الإلكترونية، حسب الباحث، أنها تعد عاملا مهما للتخفيف من نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين لأنها تهتم أولا وقبل كل شيء بتدقيق المعلومات، وعلاوية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال، فتساهم بذلك في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف أشكال الفساد، وتوفير تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور لتحفيزها على تطبيق ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره. بمعنى آخر، إن البلدية الإلكترونية تعني الانفتاح على المواطنين فيما يتعلق بهيكل وظائف الجهاز البلدي والسياسات المالية للبلدية، الذي من شأنه تعزيز المسائلة والمصادقية وحشد وتأييد السياسات الاقتصادية السليمة¹. وتبرز أهمية البلدية الإلكترونية من خلال فوائد تطبيقها وهي كما يلي:

(أ) الفوائد الاقتصادية:

- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف التي تتعامل من خلال البلدية الإلكترونية مقارنة بالطريقة التقليدية.
- ذهاب الخدمة إلى العميل أو الجهة المعنية وليس العكس
- مساندة برامج التطوير الاقتصادي وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي في البلدية والقطاع الخاص ، وبالتالي زيادة العائد الربحي للبلدية الإلكترونية.
- إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات عديدة مثل إدخال البيانات وتشغيل وصيانة البنية التحتية للبلدية الإلكترونية وأمن المعلومات.
- توحيد الجهود بدلا من تشتيتها وازدواجية بعض الإجراءات في البلدية التقليدية حيث يتم جمع هذه الجهود وتوحيدها تحت بوابة الكترونية واحدة.
- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين البلدية الإلكترونية محليا والحكومة الإلكترونية مركزيا وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات².

الفوائد الإدارية:

- يسممفهوم الإدارة الالكترونية *E.administration* بتنظيم العمليات وتحسين الأداء الوظيفي والعمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود.
- تكون الإدارة في البلدية الالكترونية أكثر شفافية في التعامل وأكثر وضوحاً وتلغى الوساطة والمحسوبية والمجاملة و من ثم القضاء على البيروقراطية.
- تختصر البلدية الالكترونية الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الإدارة التقليدية والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.
- التواصل مع الوصاية و مع أجهزة الرقابة المختلفة ببسر وتبادل التقارير واستلام الملاحظات والتعديلات في وقت قصير.

(ب) الفوائد الاجتماعية:

- تحفيز المواطنين لاستخدام البلدية الالكترونية وبالتالي إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات.
- تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية الكثيرة كالبريد الالكتروني وغيره.
- تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الالكترونية الكثيرة.
- تفعيل وتسهيل الرقابة الشعبية للأعمال المنافية لمبادئ الحياة الكريمة وترسيخ مبدأ "التبليغ" المعروف بكثرة في المجتمعات المتحضرة.
- ومن أجل الوصول إلى نموذج بلدي الكتروني فعال وناجح ينبغي العمل على تحديث مجموعة الإجراءات الداخلية والخدمات البلدية عبر تطبيق الممارسات الممتازة المعتمدة عالمياً في العمل البلدي منها³:

- الفعالية الداخلية للبلديات:

لا تستطيع البلديات أن تقدم خدمة ممتازة للمواطنين ومؤسسات الأعمال إذا كانت وظائفها الإدارية الداخلية لا تعمل بشكل سليم. ولذلك يجب العمل على دراسة الإجراءات الداخلية ومحاولة تبسيطها بشكل لا يتعارض مع مفاهيم الرقابة والمسؤولية.

- تطوير الهيكليات:

تمارس معظم البلديات في الجزائر أعمالها عبر مجموعة من الأقسام الداخلية التي تم تصميم هيكلاتها الإدارية وفقاً لمتطلبات وإمكانيات القرن الماضي، وبما أن النقلة النوعية

في مجال تقديم الخدمة البلدية يجب أن يوازيها نقلة متناسبة على مستوى الهيكلية الإدارية فمن الضروري تطوير الجسم التنظيمي والهيكلية للبلديات في هذا المجال⁴.

- الخدمات البلدية الإلكترونية:

من أجل تخفيف العبء على المواطن والمؤسسات يجب أن يتم العمل على دراسة إطار خدماتي إلكتروني للبلديات المحلية وذلك لتقديم الخدمات البلدية عبر الإنترنت وجباية الرسوم والضرائب إلكترونياً بالتعاون مع البنوك المحلية. وعلى صعيد آخر، ينبغي العمل على تطوير أنظمة خدمة علاقات المواطنين مع البلدية من أجل متابعة شكاويهم وتلبية حاجاتهم إلكترونياً.

2- أهداف البلدية الإلكترونية:

تهدف البلدية الإلكترونية إلى الانتقال بطريقة تقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الإلكترونية، عبر بناء منصات خدمية على الإنترنت ووسائل الاتصال الأخرى من أجل تخفيض تكلفة الأعمال الإدارية من جهة وخدمة المواطن ومختلف الجهات المعنية بطريقة ميسرة من جهة أخرى. ولذلك يمكن القول أن البلدية الإلكترونية تهدف إلى توفير خدمات بلدية ذات كفاءة وفعالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبما أن البلدية عادة ما تكون أقرب إلى المواطن المحلي وتعرف حاجاته الخدمية أكثر من الجهات الحكومية ومختلف الوزارات، فإن البلدية الإلكترونية تطمح أيضاً إلى إيجاد بيئة من التواصل ومشاركة الأفكار والطموحات مع القاطنين في نطاق حدودها عبر بناء الشبكات الاجتماعية الإلكترونية والمنديات ومواقع التوظيف المحلية وتدريب المواطنين المحليين والموظفين على المهارات الحديثة عن طريق الإنترنت، وبذلك تقدم البلدية الإلكترونية مجموعة متنوعة من مختلف الغايات⁵:

- الاقتراب من المواطن المحلي عبر بناء بوابة إلكترونية شاملة عن البلدية.
- تخفيف أعباء المعاملات على المواطن وإدارة البلدية من خلال توزيع الاستثمارات الإلكترونية وتمكينهم من الحصول على المعلومات بيسر.
- الانتقال بالخدمات اليدوية تبعاً إلى الإنترنت والهواتف المحمولة.
- ترويج البلدية وتسليط الضوء على مشاريعها.

➤ التماشي مع التقدم الحاصل في البيئة الاقتصادية المحيطة والبقاء في قمة المنافسة التحديشية والتطويرية.

➤ تحسين التفاعل مع المحيط وزيادة كفاءة الإدارة البلدية.

➤ ربط الأنظمة الداخلية للبلدية بواجهة الانترنت.

➤ تعزيز الفوائد الناجمة من الشفافية، والمساءلة، وسرعة تقديم الخدمات العامة، والحد من الفساد المالي والإداري، وخفض التكاليف.

كما ينبغي أن ينظر إلى البلدية الإلكترونية لتشمل جميع تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن الابتكار الرئيسي هو شبكات الكمبيوتر، الشبكات الداخلية Intranet وشبكة الإنترنت التي خلقت ثورة جديدة من الاتصالات الرقمية من خلال دعم:

- الاتصالات داخل البلدية لإتاحة المعالجة المشتركة.

- الاتصالات بين البلدية والمنظمات والجمعيات المحلية لتعزيز المساءلة.

- الاتصالات بين البلدية وأصحاب الأعمال (المقاولون والموردون) لمتابعة تنفيذ المشاريع.

- الاتصالات داخل وبين المنظمات والجمعيات المحلية لدعم التعلم والتشاور.

- الإتصالات داخل و بين المجتمعات المحلية لبناء التنمية الإجتماعية و الإقتصادية.

- الاتصالات مع الوصاية ممثلة بالدائرة والولاية ووزارة الداخلية.

- الاتصالات مع أجهزة الرقابة السابقة ممثلة بكل من المراقب المالي والمحاسب العمومي.

- الاتصالات مع أجهزة الرقابة اللاحقة ممثلة في المفتشية العامة للمالية وبشكل خاص الغرفة الجهوية للمحاسبة.

ثانيا: البلدية الإلكترونية وتحقيق الشفافية المالية:

يتضح لنا يوم بعد يوم أهمية الشفافية المالية للوصول إلى الإدارة الرشيدة في البلديات والمشاركة الفعالة من قبل المواطنين. فالشفافية في عملية إعداد الموازنة وطرق الإنفاق وتحديد أولوياته تعزز عمليتي المساءلة والمحاسبة. فمن المشروع أن يسأل مسيرو البلدية ما إذا قاموا بتنفيذ ما تم التخطيط له في الميزانية أم لا، ومراقبة الأداء المالي والعمليات المتعلقة بالميزانية في نهاية السنة المالية من طرف الأجهزة الرقابية المختصة. فالتعظيم في المسائل المالية يمكن أن يعمل على تقويض الانضباط المالي و يساعد على انتشار

الفساد المالي بشكل كبير. كما أن المصداقية و الأداء المالي الجيد للبلدية يتجلى في مستوى الشفافية في أنظمتها و ممارساتها المالية العامة، حيث يمكن للشفافية ومشاركة الجمهور أن تساعد على تسليط الضوء على التسريبات وتحسين الكفاءة في النفقات. عامة تعزيز المساواة عن طريق ملاءمة الموارد المحلية مع الأولويات المحلية. إلا أنه قبل مساءلة الجهاز التنفيذي للبلدية، هل يمكن لمختلف الأطراف المستفيدة من التقارير المالية والقوائم المالية الختامية معرفة الوثائق التي يجب أن تتوفر والتي تمدها بالمعلومات الكافية حتى يتاح لها إجراء هذه المساءلة والاطلاع على مختلف البيانات بكل شفافية؟ وهل هم على علم بالآليات المختلفة لتحقيق الشفافية؟ إن إظهار الشفافية يتمثل بتقديم التقارير والبيانات المالية الدقيقة والصحيحة إلى من يعينهم الأمر وفق حاجاتهم (أعضاء المجلس البلدي والجهات الوصية والرقابية والمجتمع المحلي)، إذ يجب أن تتضمن هذه التقارير المعلومات الوافية والكافية لمعرفة الوضعية المالية بشكل كامل. ويجب إعدادها وفق أسس ومعايير معلومة مسبقاً ليتمكن المستفيد من قراءتها وفهمها بشكل واضح. كما يجب إعدادها في أوقاتها المحددة ليتمكن المستفيد من مقارنتها واتخاذ القرارات.

وإذا كانت ميزانية بلدية تعد وفقاً للقانون وتفي بأغراض بعض الجهات الحكومية، فإنها لا تقدم الكثير للمجتمع المحلي للقيام بوظيفة الرقابة نظراً لقلّة بياناتها التفصيلية، ولذلك برزت إلى الوجود إحدى الوثائق الأساسية التي يمكن أن تخرج أثناء عملية إعداد الميزانية و التي ستتيح للمواطنين المحليين المعلومات الكافية لمعرفة سياسات البلدية وتحديد أولويات الإنفاق و المتمثلة في ميزانية المواطن⁶. و تعتبر هذه الأخيرة، عرض مبسط، يستخدم لغة غير فنية إما عن مشروع السلطة التنفيذية للميزانية أو الميزانية المصادق عليها والذي ينقل إلى المواطنين المحليين تفاصيل خطط البلدية الخاصة بجمع وإنفاق الأموال العامة. ولتكون في المتناول قدر الإمكان، يمكن أن تتخذ ميزانية المواطن أشكالاً عديدة، صوتية ومرئية ومكتوبة وعلى شكل عروض توضيحية في الاجتماعات مع المجتمع المحلي، وبالتالي تصبح وثيقة ميزانية المواطن من الوثائق الهامة التي تتيح للمواطنين المحليين الاطلاع على ميزانية البلدية وكيفية إدارة الموارد المالية فيها⁷.

إن أحد الأطراف الأساسية المعنية بالشفافية المالية في البلدية والتي تتوقع الحصول على المعلومات التي تحتاجها من خلال القوائم المالية والتقارير التي تصدرها الجهات المسؤولة في البلدية إلكترونياً هم المواطنون القاطنين في نطاق البلدية أو على الأقل فئة

هامة منهم. كما أن الشكل الذي يتم به إصدار القوائم المالية للبلدية مثل الميزانية الأولية والإضافية والحساب الإداري بالإضافة إلى مختلف التقارير المالية، لا يمكن أن يفيد كثيرا مواطني البلدية المعنية نظرا لتفاصيلها وتصنيفاتها لمختلف الحسابات بشكل يجعل فهمها وتحليلها أمرا صعبا للغاية، ولذلك فإن عملية النشر الإلكتروني لمختلف القوائم والتقارير المالية يجب أن يراعي ذلك بحيث تختلف أشكال تلك الوثائق المالية الموجهة للمواطنين عن تلك الموجهة لأجهزة الرقابة المتخصصة.

- إتاحة معلومات الميزانية والتقارير المالية على شبكة الإنترنت:

على الرغم من أن الوصول إلى الإنترنت لا يزال محدودا في المناطق النائية، وبين شرائح السكان الأكثر فقرا في العديد من البلديات في الجزائر، وحتى إن توفر، فهو يتميز بتعطيل الخوادم (les serveurs) (بين الحين والآخر، وقد تكون سرعة الإنترنت بطيئة وقد يكون التصفح مرهقا. لكن المهم هو أن هذه المواقع تعمل، لأن نشر وثيقة الميزانية والحساب الإداري ومختلف التقارير المالية على الإنترنت هو إلى حد بعيد الطريقة الأسهل الأكثر فعالية من حيث التكلفة لبدء توفيرها للمواطنين. وتستخدم المواقع الإلكترونية بالفعل لنشر معلومات الميزانية للمواطنين في العديد من البلديات عبر العالم. إلا أنه يمكن ملاحظة انعدام المواقع الإلكترونية لبلديات ولاية باتنة محل الدراسة، الأمر الذي يظهر مدى التخلف الذي ما زال سائدا إلى غاية هذا اليوم في واقع الهيئات الحكومية في الجزائر، حيث لا يوجد أي إلزام قانوني لإنشاء مثل هذه المواقع الإلكترونية في الوقت الراهن. و سنتناول فيما يأتي تجارب بلديات في بعض الدول العربية في استخدام البلدية الإلكترونية لتحقيق الشفافية المالية.

أ) - تجربة بلدية العين (الإمارات): مشروع عرض التقارير المالية الذكية بطريقة مبتكرة على شاشات الأجهزة⁸.

دشنت بلدية مدينة العين في الإمارات بتاريخ 13/11/2013 مشروع شاشات عرض التقارير المالية الذكية، الذي يتيح للإدارة العليا الاطلاع على البيانات المالية للميزانيات العامة على مستوى قطاعات وإدارات بلدية مدينة العين، وذلك بطريقة مبتكرة من خلال شاشات تقدم هذه التقارير بشكل مستمر ومحدث. ويسمح هذا المشروع بالإطلاع على البيانات المالية بكل شفافية وموضوعية وعرضها بطريقة جديدة من خلال عرض معلومات مالية عن جميع المشاريع، وذلك باقتناء باقة من البرامج التي تستخدم كتطبيقات حلول للأنظمة الذكية. كما يسمح أيضا بالإفصاح على بيانات كل التطبيقات والبرامج من

خلال أداة واحدة ومحددة. حيث إن باقة شاشات عرض التقارير المالية الذكية تتميز بمرونة عالية تسمح بربطها مع البرامج والتطبيقات وقواعد البيانات المختلفة. يأتي هذا المشروع ضمن أولويات بلدية مدينة العين في تقديم أجود معايير الخدمات التقنية وتوفير أحدث البرامج الإلكترونية التي تلعب دوراً رئيساً في زيادة كفاءة وفاعلية العمليات الداخلية، ودعم الهدف الاستراتيجي الحكومي الموحد لرفع كفاءة وفاعلية الموارد المالية. ويتصف مشروع شاشات عرض التقارير المالية الذكية للإدارة العليا بعدد من المميزات منها: إنشاء وتصميم شاشات عرض تجمع بيانات مالية من قواعد بيانات مختلفة، وإنشاء التقارير الذاتية التي تضمن تحقيق أهداف التنمية وتطوير الكفاءات والقيادات المواطنة من خلال التسهيل على المستخدمين الغير تقنيين، وذلك بإنشاء وإصدار التقارير المالية حسب طبيعة عملهم، متمتعين بحرية اختيار البيانات وحرية تصميمها كونها مصممة بطريقة تضمن سهولة الاستخدام وسرعة الحصول على البيانات، إضافة إلى توفير الدعم التقني المستمر في عملية إعداد التقارير المالية. كما يتم إثراء البيانات المدرجة في النظام بشكل مستمر لضمان تحديثها ودقة بياناتها. من خلال إطلاق البرنامج يتمكن مدير عام بلدية مدينة العين والمديرين التنفيذيين ومديري الإدارات من الاطلاع على الأداء المالي لكافة قطاعات وإدارات بلدية مدينة العين والتقارير المالية المتنوعة التي تخدم جميع المستخدمين للبرنامج. و تضمنت المرحلة الأولى دراسات مستفيضة حسب طبيعة العمل والإجراءات المتبعة وتبادل للخبرات المشتركة مع الشركات المنفذة للتقنيات الحديثة، حيث تم البدء في تنفيذ المشروع في نوفمبر 2011، وذلك بتوفير قواعد البيانات اللازمة وتثبيت النظام والقيام بعمليات الربط مع مصادر البيانات المالية سواء الداخلية أو الخارجية. كما تمت زيارات عمل لقطاعات البلدية المختلفة في ديسمبر 2012، لعرض سير عمل المشروع والخطوات المنجزة فيها وكيفية الاستفادة من النظام بالدقة والجودة المطلوبة والاطلاع على انطباعاتهم ومقترحاتهم وإمكانية تطبيقها، وبناءً على دقة البيانات وتطوير النظام تم إطلاق المرحلة الثانية من المشروع، وذلك بزيارة قطاعات وإدارات بلدية مدينة العين حيث يطبق النظام بشكل ناجح و فعال في الوقت الراهن.

ب) تجربة بلدية رام الله (فلسطين) لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في الهيئات المحلية⁹:

قامت بلدية رام الله بدراسة بيئية النزاهة في بلدية رام الله من أجل فحص مدى انطباق مؤشرات النزاهة المعدة من قبل منظمة الشفافية الدولية. وذلك سعياً منها للمساهمة في إنتاج دليل عالمي لتعزيز النزاهة في البلديات مع بلديات في دول أخرى (كينيا، السنغال، البرتغال والأرجنتين). وقد اختيرت بلدية رام الله لتكون ممثلاً لبلديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونفذت الدراسة المذكورة بهدف تقييم مستوى شفافية إجراءات تقديم الخدمات، وفاعلية نظام العمل في الهيئات المحلية من حيث مستوى النزاهة والاستعداد للمساءلة، إضافة إلى تقييم دور الأطراف المحلية في المساءلة المجتمعية. كما تندرج هذه الدراسة في إطار سياسة الانفتاح التي تنتهجها بلدية رام الله تجاه المجتمع المدني، وإلى الإرادة الواضحة تجاه التطوير وتعزيز النزاهة في عملها.

كانت النتائج الخاصة ببلدية رام الله جيدة وتعتبر عن عمل بلدي مؤسس ومنظم بإجراءات وأنظمة عمل، كتوفر نظام شكاوى للمواطنين، ونظام مشتريات متوائم مع متطلبات النزاهة والشفافية والحد من تضارب المصالح وتفعيل الرقابة الداخلية. كما أن البلدية تعمل بإستراتيجية ورؤية ورسالة واضحة ومنشورة، إضافة إلى أنها تعد الميزانية السنوية بمشاركة المجتمع المحلي، وتلتزم بإجراءات توظيف شفافة ومعلنة، كما أنها تنفذ لقاءات مجتمعية وفعاليات مشاركة المواطنين.

ج) تجربة بلدية " عرار " الفلسطينية¹⁰

تستخدم بلدية " عرار " الفلسطينية بوابتها الإلكترونية لتقديم مختلف البيانات المالية والمعلومات حول أنشطة البلدية، حتى أنه عند تصفح موقع البلدية في منتصف شهر جويلية كان التقرير المالي عن إيرادات ونفقات شهر جوان منشوراً على الموقع الإلكتروني بالإضافة إلى معلومات أخرى تتمثل فيما يلي:

- تقارير خاصة بالمجلس: تقرير المياه والكهرباء الربع سنوي.
- تقرير مدقق الحسابات الخارجي.
- التقرير المحاسبي رقم 1 و 2.
- التقارير المالية الشهرية.

- الخطط الإستراتيجية السنوية.

- تكلفة كيلو كهرباء.

- تكلفة كوب ماء.

- رسوم النفايات.

2. دور البلدية الإلكترونية في مواجهة الفساد المالي والإداري:

تواجه البلديات مشكلة الفساد المالي والإداري بشكل متزايد، والذي يترتب عنه نتائج وخيمة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية على حد سواء. ويعوق الفساد المالي والإداري المنتشر في البلديات التنمية المحلية ويضعف الثقة في العمل ويضعف مكانة السلطة السياسية والإدارية للدولة. والفساد المالي والإداري ظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تسعى العديد من الدول للتخلص منها أو الحد منها ومن المعالجات المتبعة للتخلص من هذه الظاهرة هي الحكومة الإلكترونية مركزيا والبلدية الإلكترونية محليا، حيث أصبحت من الضروريات لما لها من الايجابيات خاصة في مجال المرافق العامة وما تقدمه من خدمات مختلفة فضلا عن تحقيق الشفافية المالية في ممارسات الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية.

وإذا كان المقصود بالفساد المالي والإداري بشكل عام هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق كسب خاص، فإن البلدية الإلكترونية تساهم بشكل فعال في مواجهة ذلك عن طريق¹¹:

- سرعة أداء الخدمات للزبائن مع الحفاظ على جودتها.
- نقل الوثائق إلكترونيا بشكل أكثر فعالية.
- تقليل التكلفة نتيجة تبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات وتخفيض وقت الأداء.
- تقليل الحاجة إلى العاملين القائمين بأداء الخدمة وخاصة ما يتعلق بالمعاملات الورقية.
- التقييم الموضوعي لأداء العاملين وتمييز نظام متطور لمعرفة المقصرين.
- تخفيض الأخطاء إلى اقل ما يمكن فالنظام الإلكتروني اقل عرضة للأخطاء
- تقليص المخالفات نظرا لسهولة ويسر النظام ودقته.
- الوضوح وسهولة الفهم من قبل المستفيدين لما هو مطلوب منهم من وثائق.
- تخفيض الاستثمارات الخاصة بالمباني والعقارات وما إلى ذلك.

- تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال.

وتأسيسا على ما سبق، فإن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يحقق العديد من المزايا التي تساعد على الحد من الفساد الإداري وتقليل آثاره السلبية على المجتمع وسلوكيات الأفراد، حيث أن انتشار تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يحسم الكثير من مشاكل البلديات، وتتقدم بذلك آليات الارتقاء بخدمة المواطنين.

إن حصاد فوائد استخدام التقنيات الحديثة للإدارة الإلكترونية يحتاج إلى إدارة وتصميم أكيد لدى الجهات المسؤولة، ووجود التزام حقيقي باستخدام تلك التقنيات يكون قائما على قيادة إدارية لديها الرؤية الثاقبة، فغياب القيادة الإدارية الفعالة وافتقاد التنظيم القانوني والتشريعي، وعدم نضوج الوعي الجماهيري، بالإضافة إلى عدم تحقيق البنية الأساسية الفنية المناسبة يصبح من الصعب تطبيق البلدية الإلكترونية المحلية بنجاح. إن البلدية الإلكترونية ليست شعارا يرفع، بل هي عملية معقدة ونظاما متكاملًا من المكونات البشرية والمعلوماتية والتشريعية والبيئية وغيرها، تحتاج إلى مجموعة من المتطلبات المتكاملة لكي يتم تطبيق إستراتيجيتها في الواقع العملي¹².

ثالثًا: مشاركة المجتمع المحلي في متابعة الإدارة المالية للبلدية:

يجب أن تشارك منظمات المجتمع المحلي -من منطلق الشفافية- من البداية في تحديد المشاريع التي يكون المجتمع بحاجة إليها من خلال المشاركة مع اللجان المحلية في أحياء البلدية. لأن الكثير من المخططين في البلديات لا يعرفون احتياجات مختلف أحياء المجتمع المحلي من المشاريع وعلى هذه اللجان متابعة مراحل التنفيذ، وعليها أن تعرف طريقة طرح المناقصات وكيف تمت الإحالة وهل كانت هناك شفافية في الإحالة؟ وهل كانت الأسعار حسب القيمة المقدرة للمشروع؟ وما هي عناصر المشروع والكلفة والبرنامج الزمني للتنفيذ ومراحل تنفيذ المشاريع؟ وفي حالة تأخر تنفيذ المشروع، عليها أن تعرف الأسباب الحقيقية لذلك. كما يجب على البلدية تعزيز المشاركة الحقيقية بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي فإن الوصول إلى المعلومات هو حق من حقوق المواطن وفقا للدستور الجزائري وقانون البلدية، وعلى الوصاية مراجعة تشريعاتها وقوانينها الوطنية وتعديلها لتلائم وتواكب متطلبات الوقت الراهن.

فعلى سبيل المثال و من الابتكارات الواعدة في هذا المجال، يوجد النهج المتطور الذي اتبعته كوريا الجنوبية والذي يعطي أهمية بالغة لمساهمات المواطنين في الميزانية،

و يتضمن زيارات ميدانية من قبل الوزارات المعنية لمعرفة الظروف المحلية. كما تستخدم نيوزيلندا استقصاءات العملاء، وهي رائدة في الخطوط الساخنة حول مسائل الضرائب، والذي يتيح للمواطنين، على سبيل المثال، الإبلاغ عن التهرب من دفع الضرائب أو الغش وذلك مع إخفاء الأسماء.

أما أهم العوامل التي ساهمت في فعالية إشراك المواطنين في شفافية الميزانية في كوريا الجنوبية¹³ فتتمثل في التغطية واسعة النطاق لخدمات الإنترنت في جميع أنحاء البلاد، واستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية أيضا تعمل على تمكين السلطات المحلية من الحصول على آراء المواطنين الذين يمكنهم التعبير عن آرائهم بشأن تدابير الميزانية، بالإضافة إلى ذلك نظام "طلب المواطنين للمراجعة" في كوريا الجنوبية و الذي يتيح للمواطنين طلب تحقيقات خاصة من قبل ديوان المحاسبة الوطني في البرامج الحكومية التي لها أهمية خاصة أو حيث تكثر المخالفات وأوجه القصور وقد تم بالفعل تنفيذ مئات من عمليات المراجعة الخاصة هذه.

و تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أنه يجب على المجتمع المحلي تبني ما يلي:

- العمل معا في مختلف القطاعات، ومضاعفة جهودهم الرامية إلى المطالبة بالمزيد من الشفافية من حكوماتهم و بلدياتهم، وكذلك المساحات الرسمية لمشاركة المواطنين أثناء عملية الموازنة.
- العمل معا لجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة (وسائل الإعلام والسلطات التشريعية والمؤسسات الرقابية والجمعيات المحلية) لخلق حوافز أفضل للبلديات أن تصبح أكثر شفافية.
- استغلال الفترات الحاسمة النوعية التي تم التعارف على أنها توفر فرصا للضغط من أجل إصلاحات الشفافية، مثل الانتخابات و الأزمات المالية وقضايا الفساد¹⁴.

- السعي إلى التعاون على الصعيد الوطني مع الجمعيات الأخرى المماثلة و تأسيس حركة وطنية للشفافية المحلية و مشاركة المواطن في معرفة ما يدور داخل جدران البلدية كما يمكن لهذه الحركة الوطنية من أجل الشفافية والمساءلة والمشاركة في الموازنة توفير منتدى مثيرا للاهتمام للتعلم المتبادل والأنشطة المشتركة.ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة المدافعة المشتركة من أجل الإصلاحات

في مختلف البلديات الوطنية ذات القضايا المشتركة والجهود التعاونية لرصد التقدم المحرز في هذه الإصلاحات.

إلا أنه ورغم هذا الدور المهم الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في تحسين كفاءة وفعالية إعداد و تنفيذ ميزانية البلدية و التزام الشفافية بتوفير البيانات المالية و المشاريع التي تهم المواطن، إلا أنه لا يمكنه أن يحل محل الدور الأساسي لمختلف أجهزة الرقابة في عملية الميزانية. فبينما يمكن أن توفر منظمات المجتمع المدني اتصالات مفيدة مع المجتمعات المحلية والدوائر الانتخابية، ويمكن أن تجلب المهارات والمساهمات المهمة في صنع قرارات الميزانية والرقابة عليها، فإنها ليست بديلا عن المؤسسات الرسمية التي لديها السلطة والقدرة على توفير الرقابة المستدامة والمنظمة على الميزانية .

الخاتمة

تعتبر البلديات الإلكترونية نمط متطور وجديد من الإدارة يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية و المالية وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها البلديات للمواطنين من جهة و مختلف الجهات الوصائية و الرقابية من جهة أخرى. وتحت هذا النمط الجديد من العمل يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات وحتى إصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الإلكترونية مثل الإنترنت والهواتف المحمولة بسرعة وفعالية عالية من جهة، و كذلك الإطلاع على ما يهمه من مشاريع في بلديته عبر نشر ميزانية البلدية في بداية السنة و الحساب الختامي في نهاية السنة .

كما تتمكن أجهزة الرقابة المالية على البلدية من مواكبة الأحداث الجارية في البلدية و الإطلاع عليها عن كثب و بعد حدوثها بفترة وجيزة الأمر الذي يجعل الرقابة اللاحقة و كأنها مزامنة للتنفيذ بسبب تقليص المدة الزمنية ما بين التنفيذ و توفير البيانات المتعلقة بذلك الكترونيا إلى الأجهزة الرقابية، الأمر الذي يضفي شفافية و مساءلة كبيرة يخضع لها المسؤولون التنفيذيون في البلدية.

و رغم أنه قد يكون من الصعب على كثير من البلديات الجزائرية، إن لم نقل جلها في ظل الوضع الراهن، أن تنتقل مباشرة إلى طور تقديم الخدمات الالكترونية و توصيل الأنظمة الداخلية ببعضها البعض من جهة و بواجهات الانترنت و مختلف نقاط الوصول من جهة أخرى، إلا أن مسيرة الألف ميل تبدأ دائما بخطوة كما يقال. فلقد أصبح

المواطنون متقدمين تكنولوجيا بكثير عن سلطاتهم في البلديات، و لذلك لا بد أن تضبط تلك السلطات أوضاعها و تقدم خدمات جيدة و متطورة و سهلة قبل أن تفقد ثقة المواطن بها و بالنظام الإداري و الخدماتي القائم فيها عن طريق إصلاح هيكل الإدارة وتحديث التشريعات، كما أنه من الضروري تغيير عقلية وخط عمل الأشخاص في الإدارة العامة، وطرق تواصلهم مع المواطنين والمستثمرين المحليين.

وعلى الرغم من إحراز تقدم تدريجي في استخدام التكنولوجيا الحديثة، فإن وتيرة هذا التقدم بطيئة جدا في البلديات الجزائرية بشكل عام لدرجة أنه إذا ما لم تتغير الأمور بسرعة فإن الأمر سوف يستغرق ما لا يقل عن جيل أو حتى أجيال بالنسبة لها من أجل تحقيق مستويات عالية من الشفافية في المالية المحلية و مواجهة الفساد بجميع أشكاله. إن الجزائر كدولة تتوفر على الإمكانيات المالية و البشرية يمكنها أن تلعب دورا هاما في تحقيق الشفافية في البلدية الجزائرية فقط في حالة توفر الإرادة لدى السلطات المعنية بذلك. فالمعركة من أجل الشفافية المالية و وطنيا و محليا تتطلب جهدا وطنيا و محليا أكبر بكثير لضمان التعزيز الكافي و الاستدامة لاهتمام و التزام الجهات المسؤولة بتحسين الشفافية المالية و الإدارية مع مرور الوقت.

الهوامش:

¹ - سحر قدوري الرفاعي، بحث عن الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 7، ص309، 2009. الموقع الالكتروني

http://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_07/Article_15.pdf تاريخ

الزيارة : 2014/04/11

²-Melitski, J. & al : Digital Government Worldwide: An e- Government Assessment of Municipal Web-sites. International Journal of E-Government Research n°1.p7.2005

³ - مركز دراسات الحكومة الالكترونية، بيروت، لبنان، بتصرف من خلال الموقع الإلكتروني:

www.egovconcepts.com تاريخ الزيارة : 2014/05/24

⁴ --Streib, G. D. W., Katherine G. "Local Governments as E-Governments: Meeting the Implementation Challenge." Public Administration Quarterly p29.(2005).

⁵ - مركز دراسات الحكومة الالكترونية ، بيروت ، لبنان بتصرف، مرجع سابق

- ⁶ تم اقتباس تعريف ميزانية المواطن من دليل الشفافية في تقارير الموازنات الحكومية للمنظمة الدولية للموازنة <http://internationalbudget.org/what-we-do/open-budget-survey/full-report> تاريخ الزيارة: 2014/10/10
- ⁷ مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب www.newtactics.org تاريخ الزيارة: 2014/04/20
- ⁸ بلدية العين ، - <http://am.abudhabi.ae/PublicPortal/NewsDetails.aspx?Id=1423&Mid=41> تاريخ الزيارة: 04/15
- ⁹ تجربة دولية تخوضها بلدية رام الله (فلسطين) لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في الهيئات المحلية من خلال الموقع الإلكتروني www.aman-palestine.org/ar/activities/1872.html تاريخ الزيارة : 2014/05/15
- ¹⁰ الموقع الإلكتروني لبلدية "ellar" الفلسطينية. <http://www.ellar.ps/ar/content/1760> تاريخ الزيارة: 2014/06/20
- ¹¹ المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، «متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية لتقديم الخدمة واتجاهات العاملين نحوها»، دراسة تطبيقية على ميناء دمياط، المؤتمر العلمي السنوي العشرون، صناعة الخدمات في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، القاهرة، 20-22 أبريل 2004.
- ¹² شيماء عطا الله: التصدي للفساد الإداري من خلال التحول إلى الإدارة الإلكترونية المحلية [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/696.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/696.htm) تاريخ الزيارة: 2014/05/03
- ¹³ الموقع الإلكتروني للموازنة الدولية : www.internationalbudget.org report_final_2012 يتصرف ل شوهدي بتاريخ 2014/04/20.
- ¹⁴ W.B.G, « E-Readiness as a tool for ICT development », World Bank Group ; 2001 ; <http://www.infodev.org/library/WorkingPapers/AReready.pdf> seen on 14/10/2013.